



تتعلق هذه الوثيقة بالبند ---4.3 من جدول الأعمال المؤقت

الجلسة السادسة من مؤتمر أطراف اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ، في الفترة من 13 وحتى 18 أكتوبر 2014، موسكو

موجز سياسة تحالف الاتفاقية الإطارية (FCA): المادة رقم (19) من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (FCTC) - المسؤولية القانونية

توصيات رئيسية

- ينبغي أن يعتمد مؤتمر الأطراف (COP) توصية فريق الخبراء بأن يطلب من أمانة الاتفاقية العامة أن:
 - تمكن وتشجع التبادل الطوعي للمعلومات والتجارب والخبرات ذات الصلة فيما بين الأطراف من خلال موقع إلكتروني محمي؛
 - تضع قاعدة بيانات للخبراء القانونيين والعلميين ذوي الخبرة في دعاوى التبغ، بما في ذلك المسؤولية القانونية، وتنشئ آلية لتوصية الخبراء بناء على طلب الأطراف للمشاركة في الإجراءات ذات الصلة؛ و
 - تعد قائمة شاملة من الموارد المتاحة التي يمكن أن تساعد الأطراف في التعامل مع المسؤولية المدنية والجنائية والتحديات القانونية الأخرى وتحفظ بها وتجعلها متاحة للأطراف عند الضرورة.
- ينبغي أن يوسع مؤتمر الأطراف (COP) وصاية فريق الخبراء الذي تم إنشائه وفقا لقراره رقم (9) FCTC / COP5 لمواصلة عمله القيم وعلى وجه الخصوص:
 - شمل خبرات دولية ووطنية إضافية؛
 - استكمال البحث في المناطق المتبقية من القانون، بما في ذلك المسؤولية الجنائية؛ و
 - وضع العناصر القانونية الأساسية و / أو القوانين النموذجية التي يمكن اعتمادها من قبل أوسع نطاق ممكن من الأطراف لتعزيز تنفيذ المادة 19، استنادا إلى أفضل الممارسات القائمة المحددة في الملحق 3 من تقرير فريق الخبراء.
- بما أن المادة 19 هي ناحية تقنية معقدة من المعاهدة والتي تمتد إلى ما وراء الخبرة في الصحة العامة، ستحتاج الأطراف إلى العمل بشكل وثيق مع مجموعة من الخبراء القانونيين المحليين والدوليين. ينبغي تشجيع الأطراف على تحديد المحامين ذوي الخبرة في وزارات العدل للمشاركة في عمل فريق الخبراء بالتعاون مع الأمانة العامة. سيضمن هذا التنسيق متعدد القطاعات وبناء القدرات ممن هم في الحكومة الذين قد يكلفوا بالمشاركة في الإجراءات القانونية نيابة عن حكوماتهم.

الخلفية

كما هو موثق على نطاق واسع في عدد من القضايا القانونية، بما في ذلك تلك الواردة في الملحق 1 من تقرير فريق الخبراء، فقد روجت شركات التبغ بقوة للإقبال على منتجاتها المسببة للإدمان بدرجة كبيرة واستهلاكها بينما أخفت آثارها الضارة. بالإضافة إلى ذلك، قوضت شركات التبغ، وغالبا من خلال النظام القانوني، جهود الحكومات لتنظيم بيع وتصنيع منتجات التبغ وتوعية الجمهور بمخاطر تعاطي التبغ.

وقد وجد عدد من المحاكم في ولايات قضائية مختلفة في جميع أنحاء العالم بالفعل شركات التبغ مسؤولة قانونيا عن الأخطاء المدنية، بما في ذلك الاحتيال، في الطريقة التي صنعت بها منتجاتها وبعاتها وسوقتها.

اعتمدت بعض الأطراف بالفعل تشريعات، أو لجأت إلى القوانين القائمة، من أجل مقاضاة دوائر صناعة التبغ. ومع ذلك، وفقا لتقرير أمانة الاتفاقية العامة رقم (FCTC / COP / 6/5) المقدم لمؤتمر الأطراف السادس (COP6)، كان لدى 26 في المئة فقط من الأطراف التي قدمت تقارير في عام 2014 تدابير مسؤولية مدنية محددة ملائمة لمكافحة التبغ، وقليل منهم رفع بالفعل دعوى ضد شركات التبغ لاسترداد تكاليف الرعاية الصحية.

ويتضح من تقرير فريق الخبراء أن الثقافات والنظم القانونية تختلف اختلافا كبيرا وأن توافر نهج واحد يناسب الجميع سيكون أمرا مستحيلا. لن تكون كافة الخيارات التشريعية مناسبة لكافة الولايات القضائية أو كافة أنواع التقاضي.

حدد فريق الخبراء سبعة مجالات واسعة النطاق للمسؤولية المدنية والجنائية والتي يمكن أن تيسر من خلال اعتماد تشريعات مناسبة لثقافات ونظم قانونية معينة. وتشمل هذه المجالات تشريعات من أجل:

1. تمكين الضحايا من استخدام إجراءات الدعوى الجماعية.
2. تمكين الدول وشركات التأمين ومقدمي الرعاية الصحية من استرداد تكاليف الرعاية الصحية؛
3. تسهيل دعاوى المطالبة بإنصاف قضائي فيما يتعلق بسلوك شركات التبغ؛
4. تسهيل دعاوى 'المصلحة العامة' للسماح لأي شخص برفع دعوى قانونية لإنفاذ تدابير مكافحة التبغ أو متابعة الجزاءات لسلوك صناعة التبغ؛
5. تعديل النظام الداخلي و/ أو الأدلة لتسهيل الدعاوى المدنية للحصول على تعويضات وغيرها من أشكال الإنصاف؛
6. تعديل و/ أو تقنين معايير المسؤولية والدفع القانونية المتاحة لتسهيل الدعاوى المدنية ضد صناعة التبغ؛
7. وضع وتعزيز الانتهاكات المدنية والجنائية لفرض تدابير مكافحة التبغ

من أجل مساعدة الأطراف في مقاضاة صناعة التبغ أو في صياغة تشريعات لتمكينهم من القيام بذلك، فإن التعاون الدولي وتبادل المعلومات، فضلا عن أشكال أخرى من المساعدة التقنية، سيكون مهم بشكل حاسم. وقد أوصى فريق الخبراء بأن دعم الأطراف يجب أن يركز على تنفيذ المادة 19 على المستوى الوطني. وتشمل اقتراحاته لتمكين تبادل المعلومات الهام إنشاء موقع إلكتروني محمي ونظام إحالة للوصول إلى الخبرات ذات الصلة.

الخلاصة

يرى تحالف الاتفاقية الإطارية (FCA) أن على مؤتمر الأطراف اعتماد التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء. وفي ضوء الطبيعة عالية التقنية للموضوع، ينبغي أن يوسع مؤتمر الأطراف (COP) وصاية الفريق العامل الحالي لوضع المزيد من التوجيه من أجل الأطراف في شكل عناصر قانونية أساسية و / أو قوانين نموذجية يمكن تكييفها على المستوى الوطني لتسهيل تنفيذ المادة 19. وينبغي أن يوفر الموارد لاجتماعات فريق الخبراء فضلا عن تحديد المزيد من الخبرات القانونية، ولا سيما في مجال القانون الجنائي.

أخيرا، يجب أن يفوض مؤتمر الأطراف (COP) أمانة الاتفاقية العامة لإنتاج قائمة شاملة بالموارد المتاحة، وتطوير قاعدة بيانات للخبراء القانونيين والعلميين، ذوي الخبرة في دعاوى التبغ، وإنشاء موقع إلكتروني محمي لتمكين وتشجيع التعاون وتبادل المعلومات.